# دراسة تحليلية لآليات صنع السياسة التعليمية في التعليم الديني قبل الجامعي في مصر وإندونيسيا"

إعداد


**أ/ محمد عزت عبدالله عبدالدايم**


إشراف


**أ.د/ محمد أحمد ناصف**
استاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
المتفرغ -كلية التربية – جامعة الزقازيق

**أ.د/ مسلم محمد عليوه**
استاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
المتفرغ -كلية التربية – جامعة الزقازيق

# دراسة تحليلية لآليات صنع السياسة التعليمية في التعليم الديني قبل الجامعي في مصر وإندونيسيا"

د/ محمد عزت عبدالله عبدالدايم

**الملخص:**

يتناول البحث الحالي آليات تطوير السياسة التعليمية بالتعليم الديني قبل الجامعي في إندونيسيا، وتشمل هذه الآليات، آلية الاستفتاء، وآلية إعلان الوثيقة، وآلية أجهزة الاعلام والصحافة، وآلية ورش العمل، وآلية الشبكات المساندة لصناع السياسة التعليمية، وآلية المجالس الاستشارية، وآلية التكنولوجيا، وآلية بيوت الخبرة ومكاتب الاستشارات، ويتناول البحث أيضاً آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم قبل الجامعي بالأزهر الشريف، والتي شملت تكليفات القيادات العليا بالأزهر الشريف مثل شيخ الأزهر ووكيل الأزهر ورئيس قطاع المعاهد الأزهرية وغيرها، والدراسات والبحوث والتقارير، واللجان المتخصصة وورش العمل، والاجتماعات والندوات، وأخيراً المؤتمرات العلمية، وتناول البحث أيضاً، مفهوم السياسة التعليمية وأهميتها، وتوصل البحث في النهاية إلي مجموعة من الاجراءات المقترحة لتطوير آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم الديني قبل الجامعي في إندونيسيا في ضوء خبرة الأزهر الشريف بمصر منها، السماح للآباء واولياء الأمور بالزيارات الميدانية ومناقشة القادة والمعلمين في الأمور الخاصة بمدي جدية السياسات التعليمية ومدي ملائمتها للأبناء، وإنشاء مجلس المجتمع والآباء لإسداء المشورة للقائمين علي العملية التعليمية في إندونيسيا، وإطلاق موقع الآباء في التعليم كبوابة علي الانترنت للآباء والأمهات لمساعدتهم علي نحو أفضل في دعم تعليم وتنمية الطلاب والطالبات.

=

## Abstract

The research dealt with the mechanisms of developing educational policy in pre-university religious education in Indonesia, and these mechanisms included the following, the referendum mechanism, the document announcement mechanism, the media and press mechanism, the workshop mechanism, the support networks mechanism for educational policy makers, the advisory councils mechanism, the technology mechanism, and the mechanism of Houses of expertise and consulting offices, and the research also dealt with educational policy-making mechanisms in pre-university education in Al-Azhar, which included the assignments of senior leaders in Al-Azhar, such as the Sheikh of Al-Azhar, the deputy of Al-Azhar and the head of the Azhar institutes sector and others, studies, research and reports, specialized committees, workshops, meetings and seminars, and finally conferences The research also dealt with the concept of educational policy and its importance. In the end, the research reached a set of proposed procedures for developing educational policy-making mechanisms in pre-university religious education in Indonesia in light of the experience of Al-Azhar Al-Sharif in Egypt, including, , let parents conducted field visits and discussed with leaders and teachers matters related to the seriousness of educational policies and their suitability for children, the establishment of the Parents and Community Council to advise those in charge of the educational process in Indonesia, and the launch of the Parents in Education website as an online portal for parents to better assist them in supporting the education and development of students and female students.

## مقدمة:

يتزايد الاهتمام الدولي بتطوير السياسة التعليمية بما يتوافق والمتطلبات الوطنية والمقتضيات العالمية، والتي أدت تبنى النظم التعليمية الداعمة لثقافة التطوير والتجديد، الأم الذي يستوجب تطوير القيادات المعهدية والعاملين، وجودة عملية التعليم والتعلم، وزيادة المشاركة المجتمعية والتمويل في تطوير التعليم. ومن ثم، أضحى تطوير السياسة التعليمية ضرورة عالمية ومطلبا دوليًا يقتضي الاستظلال بمظلة نماذج التطوير لتحقيق التحسين المستمر.

ويتمثل تطوير السياسة التعليمية في تحقيق مستويات الأداء المتوازن طبقاً لمستويات أداء محددة مسبقاً، وهو يشمل جودة هيئة العاملين، وجودة الطلاب، وكفاءة الموارد، وتفاعل الشراكة مع المجتمع المحلى، وتوفر مناهج شاملة، ومن ثم يكون لدى مديري المستقبل كل المعرفة والمهارات والقدرات الضرورية لتحقيق عمل ناجح ومتميز [١].

استطاعت إندونيسيا عمل تطوير كبير وشامل لنظام التعليم، وأن تشق طريقًا نحو نهضتها، وحققت نجاحات كبيرة، وانضمَّت إلى كبار النمور الآسيوية، وخِلال السنوات القليلة الماضية شهدت إصلاحات عديد للارتقاء بالمنظومة التعليمية، اشتملت على تطبيق اللامركزية في الإدارة المدرسية، ورفع كفاءة الموارد البشرية، وإعادة صياغة المناهج، بما يتلاءم مع احتياجات المُجتمع، وسوق العمل، ومع بدايات القرن العشرين، قامت الحكومة الاندونيسية بإصلاح التعليم من كافة جوانبه، مثل تطوير المناهج، وزيادة رواتب المعلمين، وتحسين المباني التعليمية وغيرها من الإصلاحات [٢] ، ولكن علي الرغم من هذه الجهود إلا أن آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم الديني قبل الجامعي لم ترق إلي الدرجة المطلوبة والسبب في ذلك يرجع إلي أن النظام التعليمي في إندونيسيا يعاني من عدة مشكلات منها، عدم توافر العدالة في توزيع النفقات الحكومية علي مختلف المقاطعات الاندونيسية بالتساوي فنجد معظم الدعم الحكومي يتركز علي العاصمة جاكرتا وجاواه وغيره، مما جعل هناك تفاوتاً كبيراً في مستوي التعليم بين مختلف المناطق الإندونيسية، وكذلك عملية تسرب الطلاب من الذكور في المناطق الريفية بسبب الفقر والبحث عن فرص عمل في سن صغيرة، الجفوة بين الدراسات الاكاديمية وبين التنفيذ علي أرض الواقع[٣].

وهذا يستوجب الاستفادة من خبرات بعض الدول في هذا المجال ومنها خبرة مصر متمثلة في الأزهر الشريف، حيث عمل الأزهر الشريف علي تطوير آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم قبل الجامعي فقد قام الأزهر الشريف بمجهودات مكثفة لتطوير السياسة التعليمية بالتعليم

قبل الجامعي الأزهري، وقد تجلى بوضوح في تبنى الأزهر الشريف لمفهوم التطوير والتجويد والتحسين بالمعاهد مع بداية الألفية الجديدة، معتمد على ركيزة أساسية للجودة التعليمية وهى إعلان **المعايير القومية للتعليم قبل الجامعي فى مصر** عام ٢٠٠٣، وانطلاقاً من المعايير القومية تم طرح مفهوم **الإصلاح المتمركز على المؤسسات التعليمية** الأزهرية للتعليم قبل الجامعي عام ٢٠٠٤م من خلال عدد من المشروعات التجريبية، ثم قامت بالتعاون مع هيئة المعونة الامريكية بإعداد **دليل جودة المعاهد** في ضوء المعايير القومية للتعليم ٢٠٠٦م إلى أن أنشئت **الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد** ٢٠٠٦م. (٤)

لذا، فإن البحث الحالي يحاول وضع مقترحات إجرائية لتطوير آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم الديني قبل الجامعي في إندونيسيا في ضوء خبرة الأزهر الشريف بمصر.

## مشكلة البحث:

قد خطي التعليم الديني قبل الجامعي في إندونيسيا بخطوات واسعة نحو تطوير آليات صنع السياسة التعليمية ، ورغم كل هذه الجهود إلا أن هناك فجوة بين ما سعت إليه الحكومات الإندونيسية المتعاقبة من تطوير لآليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم الديني قبل الجامعي وما يتمتع به هذا النوع من صلاحيات وقوة مطلوبة لتحسين وتطوير أدائه والوصول إلى الجودة والاعتماد علي المستوي الإقليمي والدولي ، وتتمثل هذه الفجوة بالتعليم الديني قبل الجامعي الإندونيسي فيما يلى: (٥)

ضعف تطبيق سياسات المركزية واللامركزية، للتوصل إلى صيغة مناسبة نحو اللامركزية والمركزية.

- ضعف إعداد خريجي التعليم الديني في بعض فروع المعرفة.
- تحول بعض المدارس الدينية إلي مدارس عامة.
- تحول الدراسات الإسلامية بالتعليم الديني قبل الجامعي من نهج معياري إلى تاريخي واجتماعي وتجريبي.
- تفاوت الدعم المالي بين المناطق الرئيسية والمناطق الريفية، حيث يتم توفير الدعم المالي بصورة مستمرة للمناطق الرئيسية مثل جاوة وسومطرة.
- قصر البعثات التعليمية الإندونيسية إلي الأزهر الشريف بمصر علي فئات معينة من الطلاب دون غيرهم، كطلاب المناطق الغنية والرئيسية.

**في ضوء ما سبق ، تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:**

١. ما آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم الديني قبل الجامعي في إندونيسيا ؟

٢. ما آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم قبل الجامعي بالأزهر الشريف بمصر؟

٣. ما المقترحات الإجرائية لتطوير آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم قبل الجامعي في إندونيسيا في ضوء خبرة الأزهر الشريف بمصر ؟

## أهداف البحث : يهدف البحث الحالي إلى:

أ- التعرف علي آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم الديني قبل الجامعي في إندونيسيا.

ب-الوقوف علي أهم ملامح السياسة التعليمية بالتعليم قبل الجامعي بالأزهر الشريف بمصر .

ج- ج- التوصل إلي مقترحات إجرائية لتطوير آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم قبل الجامعي في إندونيسيا في ضوء خبرة الأزهر الشريف بمصر.

**منهج البحث:** اتبع البحث المنهج الوصفي.

**أهمية البحث:** يتضمن وصفاً وتحليلاً لآليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم الديني قبل الجامعي في إندونيسيا، وكذلك واقع السياسة التعليمية في التعليم الأزهري قبل الجامعي في مصر، وأهم الجهود في هذا المجال، وذلك من أجل التوصل إلى تصور مقترح لتطوير السياسة التعليمية في ضوء خبرة إندونيسيا.

## مصطلحات البحث:

يمكن عرض مصطلح البحث على النحو التالي:

- **التطوير** Development :

- وتعرف الدراسة التطوير إجرائيا: بأنه إحداث عملية تحول أو تحويل وتخطيط مقصودة في السياسة التعليمية نحو الأفضل تشمل المناهج والأبنية التعليمية والتلاميذ والمعلمين والإدارة لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.

**٢- آليات: Mechanisms**

- وتعني في اللغة " وسيلة عمل الشيء وتنفيذه"(٦).

- آليات صنع السياسة التعليمية تعني" برنامج متصل يشمل عمليات التخطيط وإعداد القرار والبرمجة وتشارك فيها عناصر كثيرة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحية داخل النظام السياسي، وهي عملية ذات طابع دينامي متحرك وهي نتاج تفاعل بين أفراد وجماعات المصالح

ومؤسسات حكومية وعوامل خارجية بكل ما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوط تمارسها الأطراف المعنية"[٧].

**٣- السياسة التعليمية Educational Policy**

**تعني اصطلاحا** " عملية منظمة تتبع الأسلوب العلمي، وتتم علي خطوات عدة متتالية تبدأ بتحديد المشكلة، وتنتهي بالقوانين المرتكزة علي منهجية علمية، وتتسم بتوجهها المستقبلي"[٨].

**تعني إجرائياً** " مجموعة من الأسس والمبادئ والإجراءات والقرارات التي يضعها المجلس الأعلى للأزهر وقطاع المعاهد الأزهرية وذلك من خلال التخطيط للمراحل التعليمية، وقطاعاتها، وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة، وتحديد خطط زمنية لتحقيق التقدم، وتحقيق الأهداف، التي تسير على ضوئها العملية التعليمية كلها، وفي تحديد المسؤوليات الإدارية، والفردية، والجماعية عند تنفيذ السياسات والأهداف، مما يسهل تنفيذ السياسة التعليمية، ويحقق التنمية الشاملة التي ينشدها المجتمع".

- **الدراسات السابقة:**

**- دراسة ( وزارة التعليم الأمريكية ) ( المركز الوطني لإحصاءات التعليم ٢٠١٥)** [٩]، هدفت الدراسة إلي، التعرف علي طبيعة شكل النظام التعليمي عن قرب في اندونيسيا، والتعرف علي آلية المسارات المختلفة في المراحل التعليمية من بداية التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية، مرورًا بمرحلة التعليم الثانوي، وما بعد التعليم الثانوي، استخدمت الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي لتسليط الضوء علي شكل النظام التعليمي في اندونيسيا. وتوصلت الدراسة إلي، توكل مهمة تعليم طفل الروضة ورعايته في المستوي الأول إلي القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، بعد تلقيها دورات تدريبية وتنموية في هذا المجال، وضم المستوي الثاني من مرحلة رياض الأطفال إلي التعليم الإلزامي، والتدريب علي التركيز علي مهارات التفكير العليا وبناء الشخصية وصقلها وتعزيز القيم، وتؤثر اللامركزية على جودة التعليم من خلال زيادة جهود المعلمين .

**- هدفت دراسة (Kurniasih, Heni 2018 )** [١٠] إلي التعرف سياسة تعليم الشخصية داخل نظام التعليم الإندونيسي، الذي لا يزال يواجه تحديات رئيسية لتحسين نتائج التعلم، وتتضمن الفلسفة التي تقوم عليها سياسات تعليم الشخصية عناصر الشخصية والتعلم. ومع ذلك، نلاحظ أن النقاش الفكري والخطاب العام حول تعليم الشخصية يهيمن عليهما التركيز على

الأخلاق والتدين والقومية. ونتيجة لذلك، نجد أن الجانب التعليمي للتعليم أصبح متميزا ببطء، لا سيما في تنفيذ أحدث السياسات، تعزيز تعليم الشخصيات. وأظهرت نتائج الدراسة أن، من خلال تشخيص نظام التعليم الإندونيسي، نجد أن صناع السياسات التعليمية وأصحاب المصلحة في إندونيسيا يدركون أن التعليم يساعد على حل القضايا المجتمعية المتعلقة بالتدهور الأخلاقي، ونفترض أن التنفيذ الأحادي الجانب للسياسة يرجع إلى عدم وضوح جانب "التفويض" في تصميم السياسات، مما يؤدي إلى مجموعة متنوعة من التفسيرات المتضاربة من قبل أصحاب المصلحة في مجال التعليم على المستويات الوطنية والمحلية والمدرسية ويمكن لواضعي السياسات على الصعيد الوطني الاستفادة من المنتديات المفتوحة لإشراك الحكومات المحلية والمدارس والمجتمعات المحلية لوضع رؤية مشتركة لسياسة تعليم الشخصيات. ويجب على واضعي السياسات أيضا أن يكفلوا اتساق تصميم السياسات المتعلقة بتعليم الشخصيات ومبادئها التوجيهية التقنية، حتى لا يكون التنفيذ على حساب الأنشطة التي تدعم مباشرة أهداف التعلم الأخرى ذات الأولوية.

- **دراسة ( Fuad Abdul Hamied 2019 )** [١١]، هدفت الدراسة إلي، التعرف علي أهمية تعليم اللغة في المراحل التعليمية المتقدمة، حتي تكون كفاءة الطالب بدرجة أعلي في اللغة. استخدمت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلي، ازدياد مستويات الإنجاز للطلاب في معظم المجالات الأكاديمية، وهيمنة اللغة الاندونيسية في مجال محو الأمية للتواصل الشفهي بالنسبة لمعظم الطلاب الاندونيسيين، ومن ثم نجاح اندونيسيا في تعليم الطلاب من خلال لغة ثانية.

- **دراسة ( مؤمن عبدالحميد أحمد الخطيب ٢٠١٥)** [١٢] فقد هدفت إلي، دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلي زيادة أعداد التلاميذ المحولين من التعليم الأزهري إلي التعليم العام والذي وصل إلي أكثر من ٦٧ ألف طالب وطالبة، واستخدمت الدراسة دراسة الحالة. وتوصلت الدراسة إلي: انخفاض المستوي التعليمي لبعض معلمي الأزهر الشريف، وخاصة معلمي المرحلة الابتدائية، وذلك نتيجة سياسة ضم المعاهد الأزهرية والتي علي أثرها يتم التعيين بالأزهر الشريف. ضرورة رفع المستوي العلمي والتعليمي لمعلمي الأزهر الشريف، مع تحسين حالة المباني التعليمية الخاصة بالمعاهد الأزهرية.

- **هدفت دراسة ( محمد يوسف مرسي نصر وآخرون ٢٠١٩)** [١٣] إلي دراسة مستقبل الطلب الاجتماعي علي التعليم قبل الجامعي الأزهري حتي عام ٢٠٣٠م. تستخدم الدراسة المنهج

الوصفي، للتعرف علي واقع الطلب الاجتماعي علي التعليم قبل الجامعي والعوامل المؤثرة فيه، في ضوء البيانات والإحصائيات الرسمية، والدراسات العلمية التي تناولت الطلب علي التعليم الأزهري. وتستخدم الدراسة المنهج الاستشرافي لبناء السيناريوهات المحتملة للطلب الاجتماعي علي التعليم قبل الجامعي الأزهري حتي عام ٢٠٣٠م في ضوء العوامل والمتغيرات ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلي: ضرورة سعي المؤسسة الأزهرية إلي تحسين الأوضاع الراهنة ووقف تدهور أحوالها وتحقيق مستوي معقول من النمو في الطلب علي التعليم الأزهري قبل الجامعي، وضرورة زيادة الدعم الحكومي للتعليم الأزهري، وانخفاض حدة الهجوم الإعلامي علي الأزهر، وتزايد تقدير دور الأزهر، وتزايد المشاركة الشعبية في دعم التعليم الأزهري.

- **هدفت دراسة ( عبدالعزيز أحمد داود وآخرون ٢٠٢٠)** [١٤] الوقوف علي واقع إدارة التعليم قبل الجامعي بمصر واندونيسيا، من خلال عرض الأسس النظرية لإدارة التعليم قبل الجامعي ( التعريف – الهداف – الأنماط )، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بين كل من مصر واندونيسيا في تطبيق إدارة التعليم قبل الجامعي من خلال عرض ( مراحل التعليم وأنواعه – أهداف إدارة التعليم قبل الجامعي – وأنماط إدارة التعليم – التحديات التي تواجه إدارة التعليم)، و**استخدمت الدراسة**، المنهج المقارن، **وتوصلت الدراسة إلي**، تردي أوضاع المباني المدرسية في مصر والمتمثلة في وجود عدد من المباني غير الصالحة وتحتاج إلي إصلاحات بجانب مدارس أخري آيلة للسقوط، والفصول الدراسية غير مجهزة بما يقي الطلاب من برودة الشتاء وحرارة الصيف، في اندونيسيا، إحداث التغيير اللازم من الناحية التعليمية إلي منهج تفاعلي في التعليم.

- **هدفت دراسة ( نهلة الصعيدي وآخرون ٢٠٢١)** [١٥] إلي ضرورة تطوير المناهج تنفيذًا لأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وضرورة تطوير المناهج استجابة لطبيعة المعرفة المتغيرة ومواكبة تطورات العصر مع الحفاظ على التراث والوسطية. استخدمت الدراسة، عينة من مديري بعض الإدارات بالأزهر الشريف. وتوصلت الدراسة إلي، المناهج بالتعليم قبل الجامعي الأزهري تحتاج إلي مزيد الطوير والتقدم.

- أما **دراسة( عبدالرحمن عطيه متولي محمد وآخرون ٢٠٢١)** [١٦] فقد هدفت الدراسة إلي: التعرف علي مدي توافر متطلبات تطوير الأداء الإداري بقطاع المعاهد الأزهرية في ضوء مدخل الإدارة الاستراتيجية، من خلال التعرف علي الإطار المفاهيمي للأداء الإداري والإدارة

الاستراتيجية. الكشف عن واقع الأداء الإداري والإدارة الاستراتيجية بقطاع المعاهد الأزهرية. استخدمت الدراسة: المنهج الوصفي، وتم تطبيق الاستبانة علي عينة ممثلة من العاملين بالأزهر قوامها ( ٥٦٤ فردًا) من محافظات ( القاهرة – الشرقية – أسيوط ). وتوصلت الدراسة إلي: درجة التوافر لمتطلبات أبعاد الأداء الإداري بقطاع المعاهد الأزهرية في ضوء مدخل الإدارة الاستراتيجية ( متوسطة)، بمتوسط حسابي موزون (١.٧١). يوجد تفاوت في درجة توافر متطلبات تطوير الأداء الإداري بقطاع المعاهد الأزهرية، حيث جاء بُعد " التوظيف التكنولوجي للمعلومات والاتصالات" في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي ( ١.٨٧)، بينما بُعد " المشاركة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي ( ١.٦٢).

**التعليق على الدراسات السابقة:**

باستقراء الدراسات السابقة بمزيد من التدقيق العلمي، يتضح أنها اهتمت بالسياسة التعليمية بالتعليم قبل الجامعي، وآثره في تحسين أداء هذه المؤسسات، وكذلك متطلبات تطوير السياسة التعليمية بها، ويعد ذلك الجوهر الأساس لأوجه التشابه بينها وبين البحث الحالي، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة عند مراجعة مشكلة الدراسة، مع الاستعانة بها في تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الحالية، إلا أن مكامن مضامين الاختلاف الرئيسة بين الدراسات السابقة والبحث الحالي يمكن تبيانها على النحو التالي:

– تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بعض الموضوعات المتعلقة السياسة التعليمية، وبعض النتائج التي تم التوصل إليها ، وبخاصة بعض الدراسات التي أجريت خلال العشر سنوات الأخيرة، ولقد اهتمت هذه الدراسات بتحسين السياسات التعليمية ومن بين هذه الدراسات، دراسة (محمد يوسف مرسي نصر وآخرون ٢٠١٩).

– يختلف البحث الحالي عن بعض الدراسات السابقة في المنهج مثل دراسة ( عبدالعزيز أحمد داود وآخرون ٢٠٢٠، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج المقارن، واستخدمت دراسة ( مؤمن عبدالحميد أحمد الخطيب ٢٠١٥ منهج دراسة الحالة، ودراسة ( نهلة الصعيدي وآخرون ٢٠٢١) استخدمت دراسة العينة، وأخيرا دراسة ( عبدالرحمن عطيه متولي وآخرون ٢٠٢١) اعتمدت علي الاستبانة.

**الإطار النظري للبحث:** يسير البحث الحالي وفقاً للخطوات التالية:

– الإطار النظري للسياسة التعليمية في الفكر الإداري المعاصر.

– ملامح آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم الديني قبل الجامعي في إندونيسيا.

– الواقع الراهن للسياسة التعليمية بالتعليم قبل الجامعي بالأزهر الشريف بمصر .

– التصور المقترح الذي يمكن أن يسهم في تطوير آليات صنع السياسة التعليمية بالتعليم الديني قبل الجامعي في إندونيسيا في ضوء خبرة الأزهر الشريف بمصر.

**أولا : الإطار النظري للسياسة التعليمية في الفكر الإداري المعاصر:**

**١ – مفهوم السياسة التعليمية وأهميتها**

إن السياسة التعليمية من المكونات الرئيسية التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم لتلبية حاجات المجتمع وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها البلاد على اعتبار أن التعليم هو من أهم الحقوق الإنسانية وأخطرها فهو يشكل عقل الإنسان وفكره. ومن هذا المنطلق تتعدد تعريفات السياسة التعليمية ومنها ما يلي:–

– يمكن تعريف السياسة التعليمية بأنها عبارة عن "مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاطا معينا كنشاط التعليم مثال خلال التحكم في عملية اتخاذ القرار، وفي ضوء هذه السياسة يتم رسم الاستراتيجيات، ووضع الخطط والبرامج والمشاريع المحققة لأهداف النشاط وكذلك صياغة القوانين واللوائح، وتحديد الهياكل المؤسسية التي توفر البيئة التنظيمية والإدارية للنشاط، مما يسهل إجراءات العمل، ويزيد من فعالية استخدام الموارد والمدخلات." [١٧].

– وفي سياق آخر تُعرف السياسة التعليمية علي أنها " التخطيط التربوي الذي يحول الغايات والمقاصد والأهداف التي تم رسمها إلي برامج ومشروعات مستخدمًا طرائق وتقنيات معينة ولاسيما في الاسقاطات والتنبؤات، بحيث يتم تحديد الصورة الكمية العددية للنظام التعليمي خلال سنوات الخطة المحددة سواء فيما يتعلق بأعداد الطلاب أو أعداد المعلمين والإداريين أو أعداد الصفوف الدراسية أو فيما يتعلق بالمباني والتجهيزات المدرسية المطلوبة إلي غير ذلك من مقومات النظام التعليمي بمدخلاته وعملياته ومخرجاته علاوة علي تحديد المرامي الكيفية التي يمكن أن يحققها النظام التعليمي خلال الخطة"[١٨]. أما هذا التعريف فقد أشار إلي أن السياسة التعليمية هي التخطيط التربوي، وهذا التعريف يعتبر من أشمل وأعم التعريفات التي ظهرت للسياسة التعليمية، حيث أنه يشمل البرامج والمشروعات ويشمل كل مقومات ومكونات النظام التعليمي من مدخلات كالمناهج والعمليات ومخرجات.

وفى ضوء هذه التعريفات المتباينة للسياسة التعليمية يمكن للباحث القول بأن **السياسة التعليمية** هي عملية رسم وتحديد الخطوط العامة الأساسية للنظام التعليمي بشكل يحقق الأهداف العامة للتربية، وينبثق من فلسفة المجتمع وتطلعاته وآماله التي يسعي لتحقيقها، وتكون كذلك أداة لتحقيق التقدم وتنظيم وتحديد مسار النظام التعليمي، ويجب أن تُصاغ القرارات والتشريعات الخاصة بالسياسة التعليمية بأسلوب موضوعي وعلمي بعيد عن الضبابية والانحياز حتي تكون مرجعية للخطط التربوية المستقبلية، ووسائل تحقيق تلك الأهداف لتصبح إطارًا مرجعيًا يُسترشد به عند تناول قضايا التعليم ومشكلاته، والتي يرى واضعو السياسة التعليمية أنها كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة.

وتتبع **أهمية السياسة التعليمية،** أنها تشكل أساسًا لتقويم الخطط القائمة والمقترحة، تيسير عملية صنع القرارات علي المستوي الإداري، تقضي علي التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية، توفير نوعًا من الشعور بالأمن لدي العاملين، ودرجة من الاستقرار النسبي، وتوفير الوقت والجهد والمال علي كافة المستويات الإدارية والفنية، وتوجيه النظام التعليمي.(١٩)

ويدعم السياسة التعليمية تبنى أفضل الممارسات والأدوات التي تسمح بتبني استراتيجية الجودة لقياس أفضل الممارسات والتقييم الذاتي والتحسين المستمر. كما تتضمن السياسة التعليمية مجموعة من المبادئ والمعايير والطرق التي تسهل تحقيق أفضل النتائج على المدى الطويل في المنظمة، ومن ثم توفر الدعم للتنمية المستدامة.(٢٠)

**٢- مراحل السياسة التعليمية :** تمر رحلة السياسة التعليمية بثلاث مراحل هى:

**أ- مرحلة الاختيارات الرئيسة للسياسة التعليمية :**

- وفيها يتم الاختيار من بين البدائل الكثيرة المتوفرة في الدولة، بحسب أهميتها وأولويتها، والوقت اللازم لتنفيذها، والجدو المتوقعة منها. وهذه هي المرحلة الأولى التي تبني عليها السياسة التعليمية تخطيطها وتحديد أهدافها (٢١) .

**ب- مرحلة اختيار الطرق العملية اللازمة للتنفيذ - ( مرحلة الاستراتيجية) :-**

- وفي هذه المرحلة تتم صياغة الاختيارات السياسية في مجموعة من الإجراءات لتحديد ما يجب عمله وفقا للحالات التي قد تعرض في المستقبل أي تحويل الاختيارات السياسية إلى خطوات عملية منظمة لتبدو أكثر وضوحا وأقرب إدراكا ليسهل على القائمين على العملية

التربوية تخطيط العناصر التي تسهم في إنجاز الأهداف والاختيارات الموضوعة لسياسة التعليم، مع مراعاة العوامل التي قد تطرأ أثناء التنفيذ، واحتمالات حدوثها وعامل الزمن الذي تتطلبه، لوضعها موضع التنفيذ كما أن ذلك التحديد يساعد على تحديد الهدف المنشود والاعتمادات المالية المخصصة ومعايير الحكم السياسية [٢٢].

**ج- مرحلة التخطيط:**

وتسمى هذه المرحلةً أيضا بمرحلة الطرق أو الأساليب. وفيها يتم تسهيل العمل على المختصين الذين تناط بهم عملية اتخاذ القرارات، فما عليهم إلا تطبيق التعليمات التي تضمنتها الاستراتيجية باستخدام طرق حسابية لصياغة الاختيارات التقنية بلغة الأرقام، وكذلك توفير جميع الشروط اللازمة للتنفيذ. [٢٣].

**ثانيا : آليات تطوير السياسة التعليمية للتعليم الديني قبل الجامعي الإندونيسي:-**

**أولًا: النظام التعليمي في اندونيسيا.**

تغيرت أوضاع التعليم عقب نيل إندونيسيا استقلالها، وانتشرت المدارس الإسلامية بشكل كبير، وفي ضوء ذلك وضِع نظام جديد، يجعل التعليم على صِنفين: التعليم العام، الذي يُمارس في المدارس الحكومية، ويُدار من قِبل وزارة التربية.

التعليم الديني، الذي يُمارس في مدارس حكومية وخاصة، ويُدار من قِبل وزارة الشؤون الدينية [٢٤].

**١- أهداف التعليم الديني قبل الجامعي في اندونيسيا:**

لقد أُعيد صياغة أهداف التعليم الديني قبل الجامعي في إندونيسيا عدة مرات منذ الاستقلال عام ١٩٤٥م، وشهدت إندونيسيا مجالًا واسعًا من الإصلاحات في عام ٢٠٠٣م، حيث تغير النظام إلي الديمقراطية بدلا من النظام الأوتوقراطي الذي كان معمولا به سابقا في اندونيسيا، إن من أهم الأهداف التي يسعي التعليم الديني في إندونيسيا لتحقيقها:[٢٥]

أ- غرس المبادئ الدينية في نفوس الطلاب ومن تلك المبادئ، الإيمان بالله جل جلاله وأنه الإله الحق في هذا الوجود ولا إله سواه.

ب-تزويد القطاع الاقتصادي بالقوى البشرية اللازمة لتحديثه.

ج- تنفيذ التزامات الحكومة بتوفير التعليم لكل مواطن.

د- تقنين معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي.

هـ- تحسين نوعية التعليم وذلك عن طريق توفير الكتب المدرسية ومواد التدريس والارتقاء بمستوى المعلمين.

و- ربط التعليم باحتياجات الطلاب والمجتمع من خلال تطوير المناهج وتغييرها بما يلائم ذلك.

ز- إعادة تنظيم هيكل التعليم ونظم إدارته بما يحقق الكفاءة المطلوبة.

ح- توفير تعليم شامل وعالي الجودة لجميع المواطنين.

ط- غرس المهارات الحياتية التي يحتاجها الطالب في حياته اليومية مثل احترام ديانة وعقائد الآخرين وعدم التدخل في شؤونهم الخاصة[٢٦].

ي- غرس مبادئ الديمقراطية في نفوس الطلاب لينشؤوا مواطنين علي درجة من الوعي بتلك المبادئ[٢٧].

**٢- إدارة التعليم الديني قبل الجامعي في إندونيسيا:**

مع نهاية النظام الجديد في عام ١٩٩٨ وبداية الحملة من أجل اللامركزية في الحكومة الوطنية، حصلت القيادات التعليمية على مستوى المقاطعات والمقاطعات على استقلالية متزايدة في تحديد محتوى التعليم، التعليم في إندونيسيا يقع تحت مسؤولية وزارة التعليم والثقافة والبحوث والتكنولوجيا ووزارة الشؤون الدينية. تقع المدارس الإسلامية تحت مسؤولية وزارة الشؤون الدينية، في حين أن إندونيسيا رسميا "جمهورية مركزية، إلا أنها في الواقع دولة شبه فيدرالية تتنازل عن درجة كبيرة من الحكم الذاتي لمقاطعات مثل آتشيه (سومطرة)، ومنطقة العاصمة جاكرتا (جاوة)، ومنطقة (جاوة)، وبابوا، وبابوا الغربية. وعموما، هناك ٣٤ مقاطعة مقسمة إلى آلاف المقاطعات والمناطق الفرعية والمدن وأكثر من ٠٠٠ ٧٥ قرية. وفي ظل ديكتاتورية الرئيس سوهارتو التي دامت عقودا، والذي حكم البلاد من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٩٨، كان نظام التعليم مركزيا للغاية وتديره وزارة التعليم والثقافة ووزارة الشؤون الدينية في جاكرتا، حيث تشرف الأخيرة على التعليم الديني. ومع ذلك، ومنذ نهاية نظام سوهارتو وما تلاه من إضفاء الطابع الديمقراطي على إندونيسيا، تم تطبيق اللامركزية على مختلف وظائف الحكومة ونقلها إلى حكومات المقاطعات المنتخبة محليا. ولم يقتصر التشريع الذي سن في أوائل القرن الحادي والعشرين على إدخال التعليم الأساسي المجاني والإلزامي والالتزام بإنفاق ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية على التعليم، بل منح المدارس في جميع أنحاء إندونيسيا استقلالا إداريا أكبر بكثير. ومع ذلك، لا يزال النظام المدرسي يخضع لتوجيه مركزي من قبل وزارة التعليم، المسؤولة

عن تطوير المناهج الدراسية، وتوظيف المعلمين، والامتحانات المدرسية الوطنية، وفي الوقت نفسه، تشرف وزارة الشؤون الدينية على المؤسسات التعليمية الدينية[٢٨].

وفي عام ١٩٩٥ انطلقت اللامركزية في ٢٦ مقاطعة، وتم نقل بعض السلطات الإدارية إلي حكومات الولايات، وفي عام ١٩٩٩ اتجهت الحكومة إلي اللامركزية الكاملة، وبدأ الإصلاح رسمياً عندما تمت الموافقة علي قانون الإدارة المحلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٩، وقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٩ بشأن التوازن المالي والإداري بين الوسط والأقاليم، وبموجب هذه القوانين اتخذت اللامركزية السمات التالية منها، تخفيف المركزية في التعليم، وتمشياً مع مبدأ اللامركزية صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٣ عن نظام التعليم الوطني، والقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٤، واللائحة الحكومية رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إدارة التعليم كسلطة للحكومة المركزية وحكومات الأقاليم، ونص القانون علي أن وزير التربية والتعليم والثقافة هو المسئول عن إدارة التربية الوطنية، وتحدد حكومات الأقاليم والمقاطعات السياسات التعليمية ومعايير التعليم الوطنية لضمان جودة التعليم الوطني، والحكومات المحلية يجب عليها أن تعقد وحدة تعليمية علي الأقل في جميع مستويات التعليم ليتم تطويرها إلي وحدة تعليمية علي المستوي الدولية، وعلي حكومات المقاطعات تنسيق وتنظيم التعليم وتطوير العامل التربوي، وتوفير مرافق التعليم في جميع المناطق للتعليم الابتدائي والثانوي، وتدير حكومات المقاطعات التعليم الابتدائي والثانوي[٢٩].

**٣- السلم التعليمي للتعليم الديني قبل الجامعي في اندونيسيا.**

استنادا إلى القانون رقم ٢٠٠٣/٢٠ المتعلق بنظام التعليم الوطني، يتألف نظام التعليم الوطني في إندونيسيا من نظم تعليمية رسمية وغير رسمية ، فضلا عن عدة أنواع من التعليم مثل التعليم العام والديني والمهني والتعليم الخاص. ويشمل التعليم النظامي الديني عدة مستويات، الأولى: مرحلة التعليم الابتدائي، إلزامية، ومُدَّة الدراسة بها ست سنوات، ويلتحق بها الأطفال من ٦: ١٢سنة، وتُغطِّي مدارسها مناطق البلاد كافة، إلاَّ أن النمو السُكَّاني السريع، لا يسمح بتحقيق نِسبة الاستيعاب الكامل. وتدرَّس المناهج في كثير من جُزر الأرخبيل، باللُغة المحلِّية، في الصفوف الثلاثة الأولى، ثم تكون الدراسة بعدئذ باللُغة القومية، وهي لغة البهاسا Bahasa أو الإندونيسية والتربية الدينية إجبارية وفقًا لديانة الطالب، والاختبار يأخذ بنظام السنة الكاملة، حيث يُجرى في نهاية العام الدراسي لجميع الطُلاَّب.

ـ الثانية: مرحلة الثانوية الدنيا، وهي تعادل في العالم العربي، التعليم الإعدادي أو المُتوسِّط، مُدَّة الدراسة بها ثلاث سنوات، تغطِّي الفترة العُمرية من١٢: ١٥سنة، وهي على نوعين:

- تعليم ثانوي عام (أكاديمي).
- تعليم ثانوي فنِّي أو مِهني (تجاري - تقني - اقتصاد منزلي).

– مرحلة الثانوية العُليا، وهي تُعد امتدادا للمرحلة السابقة، مُدَّة الدراسة بها ثلاث سنوات، تُغطِّي الفترة العُمرية من١٥: ١٨سنة[٣٠].

**رابعاً: آليات صنع السياسة التعليمية في اندونيسيا.**

شرعت إندونيسيا في تطبيق مجموعة مبتكرة من سياسات التعليم، بما في ذلك اللامركزية في توفير الخدمات التعليمية، تعزيز الإدارة المدرسية، وتطوير معايير الجودة الوطنية، وتقديم المنح التشغيلية السنوية لجميع المواد الأولية والمدارس الثانوية. وضرورة استيفاء جميع المعلمين الحد الأدنى من الدرجة العلمية لمدة أربع سنوات قبل أن يتم اعتمادهم، وتتعدد آليات صنع السياسة التعليمية في اندونيسيا ومنها ما يلي:[٣١]

١- اندونيسيا لديها واحد من أكبر الكوادر وأكثرها تنوعا من المعلمين في العالم، مع ما يقرب من ستة ملايين معلم في رياض الأطفال ومراحل التعليم الأخرى من ابتدائي واعدادي وثانوي. ويساعد وجود هذا العدد من المعلمين علي مشاركتهم في وضع الآليات والأسس المهمة لصنع السياسة التعليمية، وذلك لأن المعلمين هم أكثر الفئات إحساسًا وشعورًا بمميزات أي سياسة تعليمية نتيجة لاحتكاكهم المباشر بمختلف عناصر ومكونات السياسة التعليمية من مناهج وطلاب ومباني مدرسية وأجور وحوافز، فهم أكثر الفئات صدقًا وفهمًا لنجاح أو فشل أي سياسة تعليمية.

**٢- آلية الاستفتاء:**

وتمثل هذه الآلية أولى الخطوات التي تقوم بها الحكومة الاندونيسية عند الشروع في أي إصلاح تعليمي، حيث توجه الحكومة استفتاء حول جوانب الإصلاح التربوي المطلوب، ويتم توجيهه إلى التربويون لأخذ رأيهم في الإصلاح المطلوب، وتكون التقارير والإجابات عن هذا الاستفتاء بداية الإصلاح التربوي عند صنع أي سياسة تعليمية.

**٣- آلية إعلان الوثيقة:**

تقوم الحكومة الاندونيسية بعد موافقة مجلس النواب بإعلان وثيقة تتضمن ملامح تطوير سياستها التعليمية والتغير المنشود، وغالباً ما يسبق صدور هذه الوثائق عدة خطوات تطبيقية، مثل عقد الندوات، والمؤتمرات المتخصصة، التي تضم نخبة من أهل الاختصاص والخبرة، وورش العمل. وهذه الآلية من أهم الآليات التي تميز اندونيسيا، حيث يشترك معظم فئات

ومكونات المجتمع من معلمين واساتذة جامعيين وتربويين وغيرهم من المهتمين بالتعليم في وضع تصورات لملامح السياسات التعليمية التي من الممكن أن يسير عليها النظام التعليمي لسنوات، او تغيير السياسات الغير ملائمة لطبيعة الشعب الإندونيسي، أو غير ملائمة للتطور الاقتصادي الذي تشهد الدولة الاندونيسية حيث أنها تحتل الاقتصاد العاشر عالميًا، وبحلول عام ٢٠٥٠ سوف تحتل المركز الرابع عالميًا، وهذا كله بفضل السياسات التعليمية المرنة والمتطورة.

**٤- آلية الندوات والمؤتمرات التربوية:**

وتعد مجالاً خصباً لمناقشة قضايا ومشكلات التعليم، من خلال وجود الأساتذة المتخصصين في التربية والتعليم والعملية التربوية، ولكن المهم هو الأخذ بما يصدر عن هذه الندوات والمؤتمرات علي محمل الجد والتفات السلطات التنفيذية إلي ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات بالتأكيد تكون في الصالح العام.

**٥- التأثير على الرأي العام (أجهزة الإعلام والصحافة):**

تلعب أجهزة الإعلام، والصحافة التربوية، المجلات، والدوريات المتخصصة في مجال التعليم دوراً في صنع السياسة التعليمية، من خلال تأييد هذه السياسات التعليمية لدي الرأي العام بمدحها والثناء عليها أو رفض هذه السياسات التعليمية من خلال ذمها وإبراز السلبيات والعيوب فيها ومدي ملائمتها للمجتمع الإندونيسي أم لا . ومن هنا يظهر الأثر المهم والواضح لوسائل الأعلام المسموعة والمقروءة والمرئية علي الرأي العام في تثبيت سياسات تعليمية معينة أو رفضها لدي الرأي العام.

**٦- ورش العمل:**

بعد القيام بالدراسات والبحوث كخطوة أولى في سبيل إعداد سياسة تعليمية يلي هذه الخطوة تكوين ورش عمل تحضيرية تظل منعقدة لعدة أيام، وبعد الانتهاء من ورش العمل يتم التوصل إلى تقرير.

**٧- آلية الشبكات المساندة لصناعة السياسات التعليمية:**

تلعب ألية الشبكات المساندة دوراً بارزاً في علمية صنع السياسة، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة، ومراقبة تنفيذها، وكسب التأييد الشعبي لهذه السياسات التعليمية، من خلال دور كل من جهاز الخدمة المدنية، والشبكات المهنية التي تلعب دوراً في تعزيز تعلم الطلاب، وكذلك من خلال مجالس الآباء، والمجالس المحلية بالمقاطعات الاندونيسية المختلفة.

**٨- آلية المجالس الاستشارية:**

يتم بمقتضاها إشراك القطاع الخاص مع الحكومة الاندونيسية في صنع السياسات العامة، وتقوم الوزارات بتشكيل هذه المجالس، وتضم مُمثلين من الحكومة، ومن نقابات العمال، والمؤسسات الأكاديمية، والجامعات، والمراكز البحثية، والمؤسسات الصحفية، وتناقش هذه المجالس السياسات التنموية التي تقع في اختصاصها(٣٢).

**٩- آلية التكنولوجيا:**

يمثل الأساس المعلوماتي بُعداً هاماً في صناعة السياسات، وإذا غاب هذا البعد انفصلت السياسة عن الحاضر والمستقبل معاً، واقتصر تأثيرها على ردود الأفعال، وعلي تسيير المشكلات والالتفاف حولها أكثر من اقتحامها والتخلص منها(٣٣).

**١٠- الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارات:**

وهي من الآليات المستخدمة في كثير من الدول النامية، وذلك للاستفادة من خبرات الدول المتقدمة، وخاصة الخبرة اليابانية التي أبهرت العالم في تقدمها وهذا كله بسبب سياساتها التعليمية المتطورة (٣٤).

**١١- الدستور الإندونيسي:**

ينص الدستور الاندونيسي علي عدة مواد هامة خاصة بالتعليم ومنها ما يلي:(٣٥)

- لكل مواطن الحق في التعليم.
- وعلى كل مواطن أن يتلقى التعليم الأساسي، وأن توفر الحكومة هذا التمويل.
- تدير الحكومة وتنظم نظاما تعليميا وطنيا لتعزيز الإيمان الروحي والتدين وكذلك الشخصية النبيلة في تعليم حياة الأمة ، والتي ينظمها القانون.
- تعطي الدولة الأولوية لميزانية التعليم إلى ما لا يقل عن عشرين في المائة من ميزانية الدولة والميزانيات الإقليمية لتلبية احتياجات التعليم الوطني.
- تقدم الحكومة العلوم والتكنولوجيا من خلال التمسك بالقيم الدينية والوحدة الوطنية .

**خامساً : بعض ملامح السياسة التعليمية بالتعليم قبل الجامعي الأزهري بمصر:**

**أ- المؤسسات المسئولة عن صناعة السياسة التعليمية بالتعليم قبل الجامعي بالأزهر الشريف:**

ج- **المجلس الأعلى للأزهر.**[٣٦] هو مجلس حكومي مصري يختص بشؤون الأزهر الشريف. يتكون المجلس الأعلى للأزهر على الوجه الاتي: [٣٧]

- شيخ الأزهر وله رئاسة المجلس.
- وكيل الأزهر.
- رئيس جامعة الأزهر.
- نواب رئيس جامعة الأزهر.
- اقدم العمداء في كل فرع من فروع الأزهر بالمحافظات.
- الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية.
- المستشار القانوني لشيخ الأزهر.
- وكيل الوزارة لشئون المعاهد الأزهرية.
- الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر.
- أربعة أعضاء من البحوث الإسلامية يختارهم أعضاء المجمع لمدة سنتين ، ويصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأزهر
- أحد وكلاء الوزارة من كل من وزارة الأوقاف ، والعدل ، والتربية والتعليم وشئون الأزهر ، والمالية ، ويصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأزهر بناء على ترشيح الوزراء الممثلة وزاراتهم في المجلس. يتكون المجلس الأعلى للأزهر برئاسة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر. ويختص المجلس الأعلى بالنظر في الأمور الآتية:

- التخطيط ورسم السياسة العامة لكل ما يحقق الأغراض التي يقوم عليها الأزهر ويعمل لها في خدمة القضايا الإسلامية الشاملة.

- رسم السياسة التعليمية التي تسير عليها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية والأقسام التعليمية، في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية والعربية واقتراح المواد والمقررات التي تدرس لتحقيق أغراض الأزهر.
- النظر في مشروع ميزانية هيئات الأزهر وإعداد الحساب الختامي.
- اقتراح إنشاء الكليات والمعاهد الأزهرية والأقسام التعليمية.
- قبول الأوقاف والوصايا والهبات.
- النظر في كل مشروع قانون أو قرار جمهوري يتعلق بأي شأن من شؤون الأزهر.

- تشكيل اللجان الفنية الدائمة أو المؤقتة من بين أعضائه، أو غيرهم من المتخصصين، لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه.
- تدبير أموال الأزهر واستثمارها وإدارتها.
- النظر فيما يعهد إليه هذا القانون أو غيره من القوانين والقرارات واللوائح، وفيما يعرضه عليه شيخ الأزهر، وفي كل ما يرى المجلس فائدة في بحثه من المسائل التي تدخل في اختصاصه.

**٢- المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي الأزهري.**

ومن الخطوات المهمة التي اهتم بها القائمون علي التعليم الأزهري قبل الجامعي " إنشاء مجلس التعليم الأزهري قبل الجامعي"[٣٨]، والذي يضم في عضويته خبراء من المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر ومن خارج الأزهر من المختصين في مجال التعليم، بالإضافة إلى ممثلين لأولياء الأمور، وربما يُدعى لبعض جلساته الطلاب من المصريين والوافدين، ومن تقتضي الحاجة مشاركتهم للوقوف على رأيهم في الموضوعات المطروحة[٣٩]، وسيقوم المجلس برصد وتشخيص مشكلات التعليم في المعاهد الأزهرية ومعاهد البعوث والمعاهد التي يشرف عليها الأزهر في الداخل والخارج فيما يتعلق بالمناهج وتقويم الأداء، ورفع المقترحات للمجلس الأعلى للأزهر فيما يتعلق بالسياسة التعليمية، واتخاذ قرارات فيما يتعلق بالأمور التنظيمية[٤٠].

**٣- قطاع المعاهد الأزهرية:**

يعد منصب شيخ الأزهر علي قمة التنظيم الإداري للمعاهد الأزهرية ، يليه منصب وكيل الأزهر الذي يمثل حلقة الوصل بين قطاع المعاهد الأزهرية وبين فضيلة الإمام الأكبر[٤١] . واستمرت المعاهد الأزهرية حتي عام( ١٩٦١ ) تابعة للإدارة العامة للأزهر حيث نص القانون رقم(١٠٣) لسنة (١٩٦١) علي أن يكون" لكل هيئة من هيئات الأزهر جهاز إداري ومالي يشرف عليها ويدير شئونها ، ومنح رئيس كل هيئة سلطات رئيس المصلحة"[٤٢]. ومع صدور قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٥٠) لسنة( ١٩٧٥م ) باللائحة التنفيذية للقانون (١٠٣) تم تحديد مهمة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية في الفصل الخامس من الباب الرابع الخاص بالمعاهد الأزهرية ، فقد نصت المادة (٨٨) علي أن تتولي الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية مسئولية الإشراف والتوجيه والإدارة في المعاهد الأزهرية بأنواعها (عامة – خاصة) ومراحلها المختلفة ، ويصدر بتنظيم أجهزتها وتحديد الاختصاصات فيها قرار من شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء علي اقتراح مدير عام الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية[٤٣].

**سادساً: آليات صنع السياسة التعليمية في التعليم قبل الجامعي الأزهري.**

إن صياغة السياسة التعليمية عملية إدارية وسياسية يتم خلالها وضع سياسات واجراءات ونظم تتطلبها عملية إدارة وتسيير المنظومة التربوية في سبيل حل المشكلات أو تحقيق الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها في فترة زمنية وفي ظروف سياسية معينة(٤٤). وترتبط عملية صياغة السياسة التعليمية بالتعليم الأزهري قبل الجامعي بمجموعة من الآليات التي تحركها إلي الأمام، فقد صدر عن الهيئات الرسمية المسئولة عن رسم السياسة التعليمية للتعليم الأزهري قبل الجامعي عدة وثائق رسمية تعد بمثابة السياسة التعليمية التي يجب الالتزام بأهدافها وبرامجها في فترة صدورها(٤٥). وفيما يلي عرض لهذه الآليات التي تم الاستعانة بها المراحل المختلفة لعملية صياغة السياسة التعليمية وهي(٤٦):

**أ- تكليفات القيادة العليا في الأزهر الشريف:**

تبدأ الخطوة الأولي بأن تطلب القيادة العليا في المجلس الأعلى للأزهر من فريق من المتخصصين في التربية من أساتذة ومعلمين وإداريين، أما في مراكز البحوث مثل المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، أو اساتذة الجامعات في كليات التربية علي مستوي الجمهورية بإجراء دراسات وبحوث علمية متخصصة حول بعض عناصر العملية التعليمية ومدخلاتها ومخرجاتها (٤٧).

**ب- دراسات وبحوث وتقارير:**

تتعرف القيادة العليا والمسئولون في الأزهر الشريف علي أوجه القصور والنقص في نظام التعليم من التقارير والدراسات العلمية التي أعدها المتخصصون في مراكز البحوث وأساتذة الجامعات وذلك بأسلوب علمي موضوعي(٤٨).

**ج- لجان متخصصة وورش عمل:**

تكمن هذه الآلية في صورة إنشاء لجان متخصصة وورش عمل لدراسة وضع معين في مرحلة تعليمية معينة وطرح البدائل التي يمكن أن تعالج بعض المشاكل المطروحة للبحث تعتبر هذه الآلية هي الخطوة التالية لإعداد الدراسات والبحوث والتقارير، حيث تعرض هذه الدراسات علي ورشة العمل التحضيرية للمؤتمرات أو الندوات مثلما حدث في ورش عمل ومتابعة العملية التعليمية بمنطقة أسيوط، وورش عمل بمنطقة سوهاج بمعاهد طهطا للتدريب علي برنامج مايكروسوفت تيمز (٤٩).

**د- اجتماعات وندوات:** بالنسبة للاجتماعات فهي تعقد مع الفئات المستهدفة، أما بالنسبة للندوات فيتم فيها مناقشة موضوعات حية وغنية ويتخذ في نهايتها مجموعة من التوصيات التي تنتهي بإصدار عدة توصيات تدعو لتوثيق التعاون بين جميع عناصر المنظومة التعليمية(٥٠).

**ذ- المؤتمرات العلمية:**

تعد المؤتمرات العلمية مجالًا خصبًا لمناقشة مشكلات التعليم وقضاياه وطرح الحلول المناسبة له وتتبلور قيمة هذه المؤتمرات العلمية المتخصصة في أنها تضم نخبة ممتازة من أهل التخصص والخبرة في المجال. ومن هذه المؤتمرات " المؤتمر الدولي الأزهر ومسيرة الإصلاح والتنوير"(٥١) ، والمؤتمر الأول لضمان جودة التعليم بالأزهر (الواقع والتحديات والآمال) أساليب تطوير التعليم الأزهري بالمعاهد والكليات (٥٢)، ومؤتمر الأزهر للتحول الرقمي" (٥٣).

**رابعاً: من خلال الدراسة النظرية التحليلية لآليات صنع السياسة التعليمية في التعليم الديني قبل الجامعي في كل من مصر وإندونيسيا توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:**

١- إعفاء المعلمين المبتدئين في إندونيسيا بما يعادل ساعتين في الأسبوع خلال السنة الأولى من التعيين ( لدعم فترة الاختبار)، وما يعادل ساعة واحدة في الأسبوع في السنة الثانية (عند الانتهاء من الاعتماد بمستوى الكفاءة).

٢- في اندونيسيا تنفيذ عدد من الابتكارات، مثل "أولمبياد المعلمين الافتراضي"، وإطلاق بث تلفزيون المعلمين، وهو تطبيق مخصص لمساعدة المعلمين، ومركز التعلم الذكي، بالإضافة إلى الندوات عبر الإنترنت وورش العمل عبر الإنترنت.

٣- تميزت أنظمة المدارس في إندونيسيا بالتفويض والإدارة القائمة على الموقع، ومن ثم تسمح للمعلمين بالمشاركة في صنع قرارات المدرسة.

٤- بعض المدارس تقدم برنامجًا تعليميًا متسارعًا، يُمكن الطلاب الذين يؤدون أداء جيد إكمال المستوي في خمس سنوات فيما يخص المرحلة الابتدائية، وسنتين للمرحلة الإعدادية بدلًا من ثلاث سنوات.

٥- خلال الخمسة عشر عامًا الماضية تطور نظام التعليم الأزهري في مصر تطورًا كبيرًا، وكانت البداية إنشاء وحدات التدريب والجودة (٢٠٠١م)، ثم بناء المعايير القومية للتعليم

(٢٠٠٣م)، للعمل على نشر الوعى لثقافة الجودة والاعتماد، وأخيرًا أنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام ٢٠٠٦م.

٦- على الرغم من الجهود الضخمة السابقة التي بذلت من قبل القائمين علي التعليم الأزهري قبل الجامعي لتطوير السياسات التعليمية بمعاهده، والسعي المستمر إلى الإصلاح والتحسين المعهدي، إلا أنها لم تؤتِ بثمارها على التعليم الأزهري بما هو مطلوب أو مُخطط له.

٧- إخفاق معظم جهود ومبادرات التحسين المعهدي في مصر سواء المبذولة من داخل المعاهد أو من خارجها؛ ويرجع ذلك إلى أن معظم المستحدثات في المعاهد الأزهرية لم يسبقها التهيئة المناسبة من حيث توفير البيئة التعليمية الملائمة، وإعداد الأفراد وتدريبهم على تولِّي المهام الجديدة التي تفرضها تلك المستحدثات، وكذلك افتقار المعاهد الأزهرية إلى المديرين القادرين على قيادة الإصلاح .

٨- يقوم شيوخ المعاهد بواجباتهم ومسئولياتهم في إطار الالتزام بالميثاق الأخلاقي، وتتمثل في: القيادة والإشراف المؤسسي- عمليات التعليم والتعلم- ضمان معايير الجودة والاعتماد- التنمية المهنية- المشاركة المجتمعية.

٩- تقدم الأكاديمية المهنية للمعلمين في مصر برنامجًا تدريبيًا لإعداد وتنمية القيادات ويعرف بـــ" مهارات القيادة للمديرين" ، والذي يستمر لمدة خمسة أيام.

**خامسا : الإجراءات المقترحة:** من خلال الدراسة النظرية التحليلية في كل من إندونيسيا ومصر توصل البحث إلي المقترحات التالية:

١- جمع برنامج "تعليم القيادات " بين الطبيعة المتعددة الأوجه لأدوار المديرين مع العقليات اللازمة لأداء هذه الأدوار فى المستقبل، وكل هذا لتناسب طبيعة القيادة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية.

٢- تقييم القدرات القيادية لكافة المعلمين القدامى والجدد لاختيار أفضلهم لتولي المناصب القيادية بعد توفير كافة الفرص التدريبية والتأهيلية لقدراتهم الإدارية.

٣- تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تنمية وتطوير لدى القيادات التعليمية الإندونيسية، ووضع خطة مكتوبة وواضحة لتطويرها وتنفيذها وتقويمها.

٤- إعطاء القادة الحاليين والمستقبليين كثير من الدعم المهني مع قدر أكبر من الحكم الذاتي، ولكن أيضا تكون هناك مستويات أعلى من المساءلة والمحاسبية عن الأداء والمشاركة المجتمعية.

٥- تشجيع أفضل وأميز الطلاب للانضمام إلى مهنة التعليم، وتزويد المعلمين الجدد بالمهارات التي يحتاجوها للتميز.

٦- مراجعة برامج التعليم التي تقدم للمعلم المبتدئ بالتشاور مع الجامعات والهيئات المسئولة عن تعيين المعلمين، لضمان أنها تواكب المستوى العالمي وسوف تنتج خريجين لمهنة التدريس بأعلى جودة.

٧- وضع منهج وطني لتحسين الإشراف على ممارسة الطلاب المعلمين لمهنة التدريس، بما لا يقل عن ٨٠ ساعة في الفصول الدراسية قبل التخرج.

٨- زيادة الإشراف والمتابعة على عمل المعلمين الجدد من قبل الموجهين المختصين، وزيادة الدعم المقدم لهم خلال أول عامين من التدريس.

٩- إعفاء المعلمين المبتدئين ما يعادل ساعتين في الأسبوع خلال السنة الأولى من التعيين (لدعم فترة الاختبار)، وما يعادل ساعة واحدة في الأسبوع في السنة الثانية (عند الانتهاء من الاعتماد بمستوى الكفاءة).

١٠- إنشاء مجلس "**المجتمع والآباء** " لإسداء المشورة لقيادات التعليمية بشأن التعاون بين البيت والمجتمع.

١١- إطلاق موقع "**الآباء في التعليم**" كبوابة على الانترنت للآباء والأمهات لمساعدتهم على نحو أفضل فى دعم تعليم وتنمية أطفالهم.

١٢- السماح للآباء بالزيارة الميدانية، ومناقشة القادة والمعلمين فى الأمور الخاصة بشأن تعليم أبنائهم، والمشاركة في جميع الأنشطة والبرامج التى تهدف التحسين المستمر.

١٣- تفعيل دور الجامعات من خلال الابحاث التي تتناول مشكلات التعليم الديني قبل الجامعي بإندونيسيا.

١٤- تعميق الوعى لدى المجتمع بالتغييرات المستمرة ، وتمكينهم من اكتساب مهارات متقدمة، وتفجير طاقاتهم الابداعية لسد مختلف أنواع الاحتياجات، وكذلك تنمية وعيهم بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع مما يساعدهم على تبنى أطر فكرية منظمة تمكنهم من فهم مستجدات الأحداث فى العالم وتطورها.

١٥- نشر ثقافة التطوير والتحسين، من خلال تبنى رؤية واضحة تدعم القيم والمعتقدات المرتبطة بالتطور، وتبنى نمط القيادة التحويلية لإحداث التغيير المطلوب في الثقافة التنظيمية، ومشاركة العاملين في تطوير وتغيير ثقافتها.

١٦- بناء الشراكة مع أولياء الأمور والأسر ومؤسسات التعليم والتدريب الأخرى والشركات المحلية والمنظمات المجتمعية، وتعتبر الآباء والأسر ومؤسسات المجتمع أعضاء لا يتجزؤوا من المجتمع المدرسي الإندونيسي.

## مراجع البحث:


(1) Loukas N. Anninos, Leonidas Chytiris. "Searching for excellence in business education", **Journal of Management Development**, Vol. 30 Issue 9, 2011, p. 883.

([2])World Education Services (2022). **Education in Indonesia**, link. https://wenr.wes.org.

([3]) Ibid.

(٤) وزارة التربية والتعليم: **الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤-٢٠٣٠) التعليم - المشروع القومى لمصر**"، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٣.

([5])Azra, Azyumardi (2011) . From iain To Uin: Islamic Studies In Indonesia, In Islamic Studies And Islamic Education In Contemporary Southeast Asia, Yayasan Ilmuwan, p – p. 43- 49.

([٦]) المعجم المعاصر. رابط المصدر / https://lexicon.alsharekh.org/.

([٧]) علاء أحمد جاد الكريم حسانين وآخرون (٢٠١٢). السياسة التعليمية و آليات صنعها في مصر، **مجلة البحث العلمي في التربية**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ع ١٣ ،ج ٣، ص١٤٤٠.

([٨]) أسماء عبدالسلام عبدالقادر(٢٠١٠). دور البحث التربوي في وضع السياسة التعليمية، **مجلة عالم التربية**، رابطة التربية الحديثة، السنة (١١)، العدد (٣١)، مايو، ص ٣٤٠.

([9]) U.S. Department of Education (2015). **The Education System in Indonesia** ,National Center For Education statistics ,Link, https://nces.ed.gov/

([10]) Kurniasih, Heni (2018). **Character Education Policy and Its Implications for Learning in Indonesia's Education System**, from, https://riseprogramme.org/.

([11]) Fuad Abdul Hamied (2019). Policies on language education in Indonesia ,**INDONESIAN JOURNAL OF APPLIED LINGUISTICS**, Vol.9, No.2.p. 308 – 315.

([١٢]) مؤمن عبدالحميد أحمد الخطيب (٢٠١٥). عوامل تحول تلاميذ التعليم الأزهري إلي التعليم العام في مصر، دراسة حالة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

([١٣]) محمد يوسف مرسي نصر وآخرون ( ٢٠١٩). " الطلب الاجتماعي على التعليم قبل الجامعي الأزهري حتى عام ٢٠٣٠م "دراسة مستقبلية، **المؤتمر الدولي الخامس لكلية التربية جامعة الأزهر بعنوان: التعليم قبل الجامعي الأزهري والعام وتحديات القرن الواحد والعشرين "الواقع والمأمول**، مركز الأزهر للمؤتمرات بمدينة نصر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، أبريل.

([١٤]) عبدالعزيز أحمد داود وآخرون (٢٠٢٠). إدارة التعليم قبل الجامعي في إندونيسيا ومصر: دراسة مقارنة، **مجلة كلية التربية**، جامعة كفر الشيخ، مجلد (١)، عدد (٩٨).

([١٥]) نهلة الصعيد وآخرون (٢٠٢١). **تطوير مناهج التعليم قبل الجامعي تعزيز لريادة الأزهر**، مجلة صوت الأزهر ( ٦ نوفمبر ٢٠٢١).

([١٦]) عبدالرحمن عطيه متولي محمد وآخرون( ٢٠٢١). متطلبات تطوير الأداء الإداري للعاملين بقطاع المعاهد الأزهرية في ضوء مدخل الإدارة الاستراتيجية، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، العدد (١٩٠)، الجزء الثاني.

([١٧]) منار محمد إسماعيل بغدادي (٢٠١٥). تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، العدد الثلاثون، ص ص ٣٢٩ – ٣٣٠.

([١٨]) عبدالله عقيل العقيل (٢٠٠٥). **سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية**، مكتبة الرشد، السعودية، ص٣.

([١٩]) مهني محمد إبراهيم غنايم (٢٠١٨). السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة، **مرجع سابق**. ص ٥٢٤.

([20]) Alpana Agarwal and Prem Vrat: "A bio-inspired model of organizational excellence", **Journal of Advances in Management Research**, Vol. 13, Issue 2, 2016, pp.130-131

([٢١]) عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد حكيم (٢٠١٢). **نظام التعليم وسياسته**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص١٧٨.

([٢٢]) عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد حكيم (٢٠١٢). نظام التعليم وسياسته، **مرجع سابق**، ص١٧٩.

([٢٣]) عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد حكيم (٢٠١٢). نظام التعليم وسياسته، **المرجع السابق**، ص ١٨٠.

([24]) UNESCO ( Institute of Statistics) (2022). Indonesia, link/ http://uis.unesco.org.

([25]) Indonesian ministry of education and culture(2020). Link, https://dutchculture.

([٢٦]) صالح بن سعيد بن حمد العبري (٢٠١٠). التطوير التربوي في إندونيسيا في القرن الحادي والعشرين، **مجلة التطوير التربوي**، العدد (٥٤)، ص٢٦.

([٢٧]) **المرجع السابق**، ص٢٦.

([28])World Education News Review (2019). **Education in Indonesia**, from, https://wenr.wes.org/.

([٢٩]) عبدالعزيز أحمد محمد داود وآخرون (٢٠٢٠). إدارة التعليم قبل الجامعي في إندونيسيا ومصر: دراسة مقارنة، **مجلة كلية التربية**، جامعة كفر الشيخ، العدد (٣)، المجلد (٢٠)، ص٢٨٦.

([30]) Anshory, Ichsan (2018). SWOT Analysis on Inclusive Education in Indonesia, **The 5th International Conference on Community Development in ASEAN**, University of the Philippines Diliman, Quezon City 1101, Metro ,Manila, Association of Muslim Community in ASEAN, p.55.

([31]) Mae Chu, Chang, and et al (2014).**Teacher Reform in Indonesia The Role of Politics and Evidence in Policy Making**, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, pp.165 – 185.

([32])Mae Chu, Chang, and et al (2014).Teacher Reform in Indonesia The Role of Politics and Evidence in Policy Making, **Op. Cit**, p.190.

([33]) **Ibid**.p191.

([٣٤]) عبدالله علي الفارسي (٢٠١١). تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان في ضوء خبرات بعض الدول. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة. القاهرة، ص٨٥.

([35])Constitution of Indonesia (2009). Chapter Thirteen ,education, Article 31,p.8.

([٣٦]) جمهورية مصر العربية. القانون رقم (١٠٣)، لسنة ١٩٦١، المادة (٨) ، (٩).

([٣٧]) اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها. مادة (١٢).

([٣٨]) لؤي علي (٢٠١٨). الإمام الأكبر يقرر إنشاء مجلس للتعليم الأزهرى قبل الجامعى، **موقع اليوم السابع**، الرابط / https://www.youm7.com/story. تم الاقتباس بتاريخ ( ٢٠١٨/٧/٣١).

(٣٩) محمد أسعد (٢٠١٨). مجلس التعليم الأزهري قبل الجامعي.. هل يحرك المياه الراكدة في تجديد الخطاب الديني؟، مجلة صوت الأزهر، العدد (١١٣)، أغسطس.

([٤٠]) الأزهر الشريف (٢٠١٨). رئاسة قطاع المعاهد الأزهرية، **حصاد قطاع المعاهد الأزهرية في عام ٢٠١٨**.

([٤١]) الأزهر. **قرار رئيس الجمهورية** رقم (٢٥٠) لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها.

([٤٢]) جمهورية مصر العربية . **اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١** ، مادة (٨) ،ص٥.

(٤٣) جمهورية مصر العربية. **قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٥٠) لسنة ١٩٧٥** باللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، مادة (٨٨).

(٤٤) لشهب أحمد (٢٠١٨). صنع السياسة التربوية في الجزائر، **مجلة المفكر**، العدد (١١)، ص٢٥٧.

(٤٥) إمام حسانين، هالة غالب (٢٠٠٢). **التعليم في الخطاب الرسمي دراسة تحليلية لتوجهات السياسة التعليمية في مصر ( الفترة من ١٩٨١ – ٢٠٠٠ )**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المشروع الدائم للتعليم والتنمية، ص٤٢.

(٤٦) نهي حامد عبدالكريم (٢٠٠٩). **صنع القرار السياسة التعليمية الأطراف الفاعلة والآليات**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ص ص٥٢ – ٥٣ .

(٤٧) مني علام (٢٠١٤). التعليم الأزهري: آفات التعليم العام وجمود مكين، **Tadween publishing** ، رابط المصدر / https://tadweenpublishing.com/.

(٤٨) الأزهر الشريف، قطاع المعاهد الأزهرية، لجان وورش العمل بالمناطق الأزهرية، بوابة الأزهر الالكترونية، رابط المصدر / https://www.azhar.eg/search.

(٤٩) **المرجع السابق.**

(٥٠) نهي حامد عبدالكريم (٢٠٠٩). صنع القرار السياسة التعليمية الأطراف الفاعلة والآليات، **مرجع سابق**، ص٥٣.

(٥١) جامعة الأزهر (٢٠١٨). **المؤتمر الدولي الأزهر ومسيرة الإصلاح والتنوير**، كلية الدراسات الاسلامية والعربية بسوهاج، **٣-٤ مارس**

(٥٢) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٥). المؤتمر الأول لضمان جودة التعليم بالأزهر الشريف( الواقع – التحديات- الآمال )، ٩مارس، القاهرة ، **مرجع سابق**، ص١١.

(٥٣) وكيل الأزهر (٢٠٢١) . **مؤتمر الأزهر للتحول الرقمي** " **تعليم الوافدين والتحول الرقمي.. التطلعات والتحديات**" ، مركز تطوير تعليم الطلاب الوافدين والأجانب بالأزهر، ٧ أبريل.